

الإمارات توقع على اتفاقية لحماية وتشجيع الاستثمارات مع حكومة جيرسي





محمد الحسيني: تنمية المناخ الملائم لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية

=====

أبوظبي: «الخليج»

وقعت دولة الإمارات ممثلة في وزارة المالية اتفاقية حماية وتشجيع الاستثمار مع حكومة جيرسي، وذلك في مقر وزارة المالية بدبي. وتهدف هذه الاتفاقية إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي، وحماية استثمارات الجانبين من كافة المخاطر غير التجارية، وتأمين توازن شامل بين الحقوق والالتزامات بين المستثمرين والدولة المضيفة، بما يحفز مبادرات الأعمال للتنمية الاقتصادية المستدامة.

وقع الاتفاقية نيابة عن حكومة دولة الإمارات محمد بن هادي الحسيني وزير دولة للشؤون المالية، فيما وقع الاتفاقية عن جانب حكومة جيرسي السيناتور إيان قوريسست وزير شؤون العلاقات الخارجية والخدمات المالية، وذلك بحضور عدد من كبار المسؤولين من الجانبين.

حماية الاستثمارات

أكد محمد بن هادي الحسيني حرص دولة الإمارات على توطيد شبكة علاقاتها مع مختلف دول العالم من خلال توقيع مثل هذه الاتفاقيات التي تسهم بدورها في تأكيد الحضور المالي والاستثماري للدولة على المستوى العالمي. وقال: «يأتي توقيع اتفاقية حماية وتشجيع الاستثمارات المتبادلة بين دولة الإمارات وجيرسي ليؤكد الرغبة المشتركة من قياتي البلدين على تعزيز أطر التعاون الاقتصادي والاستثماري البناء في مختلف المجالات الاقتصادية والمالية، وتوفير وتنمية المناخ الملائم لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية وفق منظومة قانونية وتشريعية ترتقي لأفضل الممارسات العالمية المعتمدة في هذا المجال».

أول اتفاقية ثنائية

بدوره، رحب السيناتور إيان قوريسست بتوقيع الاتفاقية بين حكومة دولة الإمارات وحكومة جيرسي، مشيراً إلى أن هذه هي أول اتفاقية ثنائية توقعها حكومة جيرسي في مجال حماية وتشجيع الاستثمار. وقال: «يأتي توقيع هذه الاتفاقية مع دولة الإمارات ليؤكد مدى عمق وقوة العلاقات المتجذرة بين البلدين الصديقين، خاصة في الوقت الذي تحتفل فيه

جيرسي بالذكرى الـ 60 لتأسيسها كمركز مالي دولي، والذي تتطلع فيه الإمارات للاحتفال بعيدها الوطني الخمسين. ويسعدنا التوقيع على هذه الاتفاقية المهمة التي ستسهم في تحقيق المزيد من المنفعة المتبادلة في مختلف المجالات الاقتصادية والاستثمارية، وتعزيز بيئة الأعمال وزيادة تدفقات الاستثمار بين البلدين.»

الاتفاقية

وتفصيلاً، تنص الاتفاقية على تسهيل السماح بإنشاء الاستثمارات المتبادلة ومنح التراخيص لها، وتأكيد أحقية تحويل الأرباح والعائدات الأخرى للاستثمارات بعملة حرة قابلة للتحويل، ومنح المعاملة الوطنية والمعاملة للدولة الأولى بالرعاية، وذلك فيما يتعلق بإدارة وصيانة وتوسيع الاستثمارات وعدم التدخل في جميع الموضوعات المتعلقة بالاستثمارات، بالإضافة إلى تعويض المستثمر تعويضاً عادلاً وفورياً لاستثماره في حالة الاستيلاء عليه للمصلحة العامة وذلك وفقاً للقانون ودون تمييز، على أن تكون قيمة التعويض وفقاً للقيمة السوقية للاستثمار قبل الاستيلاء عليه. يشار إلى أن دولة الإمارات ممثلة في وزارة المالية قد وقعت على 104 اتفاقيات ثنائية لحماية وتشجيع الاستثمار مع مختلف دول العالم.